واذا حلف اي الزوج باسم من اسمائه تعالى او صفة من صفاته
او بالتزام ما يلزم بنذر او تعليق طلاق او عتق ان لا
يطأ زوجته الحرة او الامة وطيا ثبت فهو مول فلا
ايلاء بحلفه على امتناعه من تمتعه بها بغير وطي ولا من وطء
في دبرها او قبلها في نحو حيض او احرام ثم اشار الى المدة
بقوله مطلقا بان يطلق كقوله والله لا اطأك او
مدة تزيد على اربعة اشهر كقوله والله لا اطأك ستة
اشهر وقد يتبعد الحصول فيها كقوله والله لا اطأك
حتى ينزل السيد عيسى عليه الصلاة والسلام او حتى اموت
او تموتي او يموت فلان فهو مول لضررها بمنع نفسه
مما لها فيه حق العفاف وخرج بقيد الزوجة امته فلا
يصح الايلاء منه وبقيد الزيادة على اربعة اشهر ما اذا حلف
لا يطأها مدة وسكت او لا يطأها اربعة اشهر فانه لا
يكون موليا فيهما اما الاول فلتردد اللفظ بين القليل
والكثير واما الثاني فلصيرورها عن الزوج هذه المدة
فاذا قال والله لا اطأك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله
لا اطأك اربعة اشهر فليس بمول لانتفاء فائدة الايلاء
ولكن يأثم لكن ان الايذاء اثم الايلاء قال في المطلب وكأنه
دون اثم المولي ويجوز ان يكون فوقه لان ذلك تعد فيه
على رفع الضرر بخلاف هذا فانه لا رفع له الا من جهة الزوج
بالوطء هذا اذا عاد لحرف القسم فلو قال والله لا اطأك
اربعة اشهر فاذا مضت فلا اطأك اربعة اشهر كان
موليا لانهما يمين واحدة اشتملت على آخر من اربعة اشهر ولو

قال

قوله مطلقا انت
لعصر يحذوف
تقديره امتناعا
مطلقا انتهى اشهي

قال والله لا اطأك ستة اشهر فاذا مضت فوالله لا اطأك
ستة اشهر فايلاءان لكل منهما وشرط في الصيغة لفظ يشعر
بالايلاء في معناه مما مر في الضمان وذلك اما صريح
كتغييب حشفة بفرج ووطي وجماع كقوله والله لا اغيب
حشفتي بفرجك او لا اطأك او لا اجامعك فان
قال اردت بالوطي الوطي بالقدم وبالجماع الاجتماع
بنسوة
لم يقبل في الظاهر وبدين واما كناية كلامسة ومضاجعة
وباشرة ومباعدة كقوله والله لا امسك او لا اباضعك او لا ابا
شركك ولو قال والله لا انكحك
فقول فيقبل في الدينة الوطي لعدم انتهاكها فيه ولو قال ان فانه لا يدين واعترض ذلك
واحدة وطيك فعبدي حر فزال ملكه عنه بموت او بغيره زال بانه قدر على النيل في الدبر
الصحيح الايلاء لانه لا يلزمه بعد ذلك بالوطي شيء ولو قال ان او في الحيض اجيب بان كلامنا
او وطء وطيك فضرتك طالق قول من المخاطبة فان وطي فيما ذكر لا يدخل الصيغة عليه وهي لا تدخل
واحدة حيث
او انحلت في مدة الايلاء او بعدها طلقت الضرة لوجود المعلق عليه الا على الوطي وليس كلامنا في
الباقية وزال الايلاء اذ لا يلزمه شيء بوطء بعد ولو قال والله لا اطأك متعلقا وهي العمل للنيل فتامل
انتهى سنة الا عشرة مثلا فوان وطي وبقي من السنة اكثر من اشهر
الاربعة لحصول المحنث بالوطي بعد ذلك بخلاف ما لو
بقي اربعة اشهر فاقل فليس بمول بل حالف ويؤجل له
بمعنى يهل المولي وجوبا ان سألت زوجته بعد
فلك اربعة اشهر تواطئ الحر والرقيق في الزوج والزوجة
من حين الايلاء في غير رجعية اما منها من حين الرجعة
وينقطع المدة رجعة بعد دخول ولو من احدهما وبعد
المدة لا ارتفاع النكاح او اختلالا له بها فان حسبة منها
من المدة وماع وطي بالزوجة حتى او من غير نحوه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)